

سوق دي المالي يلغى الحد الأدنى لعمولة التداول اعتباراً من 1 سبتمبر 2021

دي، 31 أغسطس 2021: أعلنت سوق دي المالي اليوم عن إلغاء الحد الأدنى لعمولة التداول على الأوراق المالية المدرجة اعتباراً من يوم 1 سبتمبر 2021، وذلك في إطار مبادراته العديدة الرامية إلى تعزيز مشاركة مستثمري التجزئة على وجه الخصوص في السوق وتمكنهم من الاستفادة من الفرص الاستثمارية السانحة التي يوفرها عبر مجموعة متنوعة من فئات الأصول والمنتجات المالية.

وقال حسن السركال، الرئيس التنفيذي للسوق، إن إلغاء الحد الأدنى لعمولة التداول ينطوي على أهمية كبيرة لمستثمر التجزئة كونه يسهم مباشرة في خفض كلفة الصفقة وبالتالي تعظيم العائد المحتمل تحقيقه للمستثمر من إنجازها، وتشجيعه على إبرام أعداد أكبر من الصفقات مما يعكس بدوره على أنشطة التداول ويعود بالنفع على كافة الأطراف المعنية من مستثمرين وشركات وساطة وغيرهم.

-انتهى-

نبذة عن شركة سوق دي المالي: أصبحت شركة سوق دي المالي شركة مساهمة عامة بعد عملية طرح 1.6 مليار سهم بقيمة درهم واحد للسهم في اكتتاب أولي بتاريخ 12 نوفمبر 2006، وتمثل النسبة التي طرحت للأكتتاب 20 % من إجمالي رأس المال المدفوع للسوق البالغ 8 مليارات درهم، وتمتلك حكومة دي 680 % من رأس المال الشركة بعد طرحها للأكتتاب العام وتمثل الحكومة في هذه الحصة شركة بورصة دي المحدودة. وتم إدراج شركة سوق دي المالي في السوق في 7 مارس 2007 برمز تداول "DFM". ويعتبر سوق دي المالي أول سوق مال متواافق مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي منذ العام 2007، وهو يعد سوقاً ثانياً لتداول الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، والسنادات التي تصدرها

الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ 26 مارس من العام 2000. www.dfm.ae

للاستفسارات الإعلامية يرجى الاتصال بـ:

عاطف فتحي

نائب الرئيس-مدير الإعلام والعلاقات العامة

هاتف: +971 4 3055334

البريد الإلكتروني: afathy@dfm.ae